"لبنان يغرق: نحو أسوأ 3 أزمات عالمية"

البنك الدولي ربيع 2021

البنك الدولي: لبنان في واحدة من أسوأ الأزمات اقتصادية عالميا منذ القرن 19

لعل الازمة الاقتصادية والمالية التي تضرب لبنان من بين الازمات العشر وربما من بين الازمات الثلاث الاكثر حدة عالمياً منذ اواسط القرن التاسع عشر.

انها احدى خلاصات تقرير مرصد الاقتصاد الللبناني لربيع 2021, الذي يقارن الازمات العالمية الاكثر حدة وفق رينارت REINHART وروغوف Rogoff خلال الحقبة 1857-2013.

|  |  |
| --- | --- |
| تراجع اجمالي الناتج المحلي في لبنان من حوالي 55 مليار د.أ. في العام 2018 الى حوالي 33 مليار د.أ. في العام 2020 | تراجع اجمالي الناتج المحلي للفرد بالدولار الاميركي بنسبة حوالي **40%** |

|  |
| --- |
| أضاف التقرير أنه "في ظل حالة غير مسبوقة من عدم اليقين، فمن المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 9.5 في المئة العام 2021  **الازمة الاقتصادية التي يتعرض لها لبنان = الكساد المتعمد** |

|  |  |
| --- | --- |
| يشهد الذين يتقاضون رواتبهم واجورهم بالليرة اللبنانية – أي الغالبية الساحقة للقوى العاملة – تراجعاً بالغاً في قوتهم الشرائية | وفق مسوحات اجراها برنامج الاغذية العالمي ان 41% من الاسر يصعب عليها الحصول على المواد البغذئية وسد حاجاتهم الاساسية الاخرى |
| ارتفعت نسبة الاسر التي تواجه صعوبات في الحصول على الرعاية الصحية من 25% تموز-آب الى 36% تشرين الثاني-كانون الاول. | معدل البطالة ارتفع من 28% في شباط الى حوالي 40% في تشرين الثاني-كانون الاول |

***التطورات الماكرو-اقتصادية والمالية الاخيرة***

تقود الاضطرابات المالية والنقدية ظروف الازمة, ويتضح ذلك بشكل ملموس من خلال التفاعل بين سعر الصرف, والتضخم, والكتلة النقدية بمعناها الضيق.

تنعكس الضغوط الحادة لسوق الصرف على الاسواق اللبنانية على شكل تقلبات في سعر صرف الدولار الاميركي مقابل الليرة اللبنانية.

يندرج ذلك في سياق نظام اسعار صرف متعددة تشمل سعر الصرف الرسمي (1 أ.د. = 1507 ل.ل.) بالاضافىة الى سعر صرف منصة مصرف لبنان البالغ 1 ا.د. = 3900 ل.ل..

|  |  |
| --- | --- |
|  |  |
| **تواتر التقلبات النقدية** | **نسب المساهمة في التضخم الكلي** |

اثرت تقلبات سعر الصرف على الاسعار بحيث ادت الى زيادة التضخم ليبلغ 84.3% في العام 2020.

ازداد مخزون العملة المتداولة بنسبة 197% حتى بعد تراجع الكتلة النقدية بمعناها الواسع (التي تشمل الودائع المصرفية) والتي تأثرت بدورها بتقليص ميزانية القطاع المصرفي.

ادى الانقباض الاقتصادي الحاد الى تراجع متناسب في الواردات وبالتالي من المنتظر ان يؤدي الى تقلص في عجز الحساب الجاري. حيث تقلصت واردات السلع بنسبة 45% مما ولد تراجعاً في عجز التجارة في السلع قدره 54.8% .

***مجالات التركيز الخاصة***